https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN: 3078-4611
Vol.3 No.1 (2026), 111- 122
Article history:
Received:08/12/2026
Accepted:14/02/2026
Published:15/02/2026

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

محددات نجاح المصالحة الوطنية وتحديات تفعيلها في تحقيق الاستقرار السياسي

علي مفتاح الباشا
عضو هيئة تدريس كلية الشريعة والقانون – جامعة الزاوية – ليبيا
https://orcid.org/0009-0000-5717-1407
a.albasha@zu.edu.ly

https://doi.org/10.36602/jsrhs.2026.1.8

الملخص:

يتناول هذا البحث المصالحة الوطنية بوصفها إحدى أهم الآليات المعتمدة لتحقيق الاستقرار السياسي في مجتمعات ما بعد الأزمات والصراعات المسلحة، وذلك من خلال تحليل محددات نجاحها والتحديات التي تعترض تفعيلها في الواقع العملي. وينطلق البحث من إشكالية محورية تتمثل في مدى قدرة المصالحة الوطنية على الانتقال من مستوى الخطاب السياسي إلى مستوى الممارسة المؤسسية المؤثرة في بناء السلم الاجتماعي والدولة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بالمنهج التحليلي النقدي والمنهج المقارن، بهدف تفكيك الأبعاد المفاهيمية والمعيارية للمصالحة، والكشف عن ارتباطها العضوي بمسارات العدالة الانتقالية وبناء الثقة المجتمعية. وتوصل البحث إلى أن نجاح المصالحة الوطنية يظل رهينًا بتوافر الإرادة السياسية، ووجود إطار قانوني ومؤسسي ضامن، واعتماد مقاربة شمولية تراعي الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية في آن واحد. كما خلص إلى أن جملة من التحديات، وعلى رأسها الاستقطاب السياسي، وضعف الثقة في المؤسسات، وتأثير بعض أنماط الخطاب الإعلامي، تُضعف من فاعلية المصالحة وتحول دون تحقيق أهدافها في إرساء استقرار سياسي مستدام.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الاستقرار السياسي، العدالة الانتقالية، مجتمعات ما بعد الصراع، التحديات المؤسسية.

Abstract:

This study examines national reconciliation as a fundamental mechanism for achieving political stability in post-conflict and post-crisis societies, through an analysis of its key success determinants and the challenges that hinder its effective implementation. The research is built upon a central question concerning the extent to which national reconciliation can move beyond political rhetoric toward an institutionalized practice capable of restoring social cohesion and stable governance. Relying on a descriptive-analytical approach, supported by critical and comparative methods, the paper explores the conceptual and normative foundations of national reconciliation and its organic linkage to transitional justice and societal trust-building processes. The study concludes that the success of national reconciliation is primarily conditioned by genuine political will, the existence of a comprehensive legal and institutional framework, and the adoption of an inclusive approach that integrates legal, political, and social dimensions. It also identifies major obstacles—most notably political polarization, weak public trust in institutions, and the disruptive impact of unregulated media discourse—which significantly undermine the effectiveness of reconciliation processes and obstruct the achievement of sustainable political stability.

Keywords: National Reconciliation, Political Stability, Transitional Justice, Post-Conflict Societies, Institutional Challenges.

1. مقدمة:

تعد المصالحة الوطنية إحدى أبرز الآليات المعاصرة التي تلجأ إليها الدول الخارجة من النزاعات المسلحة والصراعات الداخلية، بوصفها مدخلا أساسيا لإعادة بناء الدولة، وترميم النسيج الاجتماعي، وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي الذي يعد شرطا لازما لأي مسار تنموي أو مؤسسي مستدام، إذ أصبحت المجتمعات المنقسمة بعد الحروب الأهلية والتجاذبات السياسية الحادة في أمس الحاجة إلى مقاربات شاملة تتجاوز منطق الغلبة إلى منطق التوافق، وتؤسس لمرحلة جديدة تقوم على الاعتراف المتبادل، وجبر الضرر، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وفي هذا السياق برزت المصالحة الوطنية باعتبارها مسارا مركبا تتداخل فيه الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية، وتتجسد من خلال جملة من التدابير التشريعية والمؤسسية والمجتمعية الهادفة إلى طي صفحات الماضي العنيف، وإعادة الثقة بين مكونات المجتمع، وبناء أسس السلم الأهلي، بيد أن التجارب المقارنة تظهر أن مسار المصالحة الوطنية لا يسير دائما في اتجاه خطي، إذ أنه غالبا ما تعترضه جملة من التحديات المرتبطة بطبيعة المرحلة الانتقالية، وبحدة الانقسامات السياسية، وضعف البنى المؤسسية، وغياب الثقة بين الأطراف المتصارعة، وهو ما ينعكس سلبا على فرص تحقيق الاستقرار السياسي الحقيقي.

2. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في التساؤل حول مدى قدرة المصالحة الوطنية على تحقيق الاستقرار السياسي في سياقات الأزمات والصراعات المسلحة، في ظل ما يحيط بها من محددات متشابكة تتعلق بطبيعة البناء المؤسسي، وميزان القوى السياسية، ومستوى الثقة المجتمعية، فضلًا عن طبيعة التحديات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تعترض تفعيلها.

3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي والمعياري للمصالحة الوطنية، وبيان محددات نجاحها في تحقيق الاستقرار السياسي، والكشف عن أبرز التحديات التي تعيق تفعيلها في سياقات الصراع المسلح.

4. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على الجوانب الأكثر حساسية في مسار المصالحة الوطنية، ولا سيما ما يتعلق بمحددات نجاحها وحدود فاعليتها في تحقيق الاستقرار السياسي، بما يُسهم في تعميق الفهم العلمي للعلاقة المركبة بين المصالحة والاستقرار من جهة، ويُتيح، من جهة أخرى، تقديم تصورات تحليلية يمكن الإفادة منها في صياغة سياسات أكثر عقلانية وفعالية في مجتمعات ما بعد الصراع.

5. منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف ظاهرة المصالحة الوطنية وتحليل أبعادها المختلفة وعلاقتها بالاستقرار السياسي، فضلًا عن الاستئناس بالمنهج المقارن في حدود ما تقتضيه الدراسة من إحالات إلى بعض التجارب الدولية، من أجل استخلاص الدروس العامة القابلة للتكييف مع سياقات مختلفة.

ملاحظة: "تم استخدام أداة ChatGPT (من OpenAI) كمساعد لغوي في إعادة صياغة بعض الفقرات وتحسين الأسلوب، دون الاعتماد عليها في توليد محتوى علمي أو نتائج بحثية، وتم التحقق من جميع المعلومات والمحتوى الناتج من قبل الباحث".

6. خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى مطلبين رئيسين، يتناول المطلب الأول الإطار مفاهيمي المصالحة الوطنية ومحددات نجاحها في تحقيق الاستقرار السياسي، في حين يُخصص المطلب الثاني لدراسة تحديات تفعيل المصالحة وحدود فاعليتها في سياقات الصراع المسلح.

7. المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمصالحة الوطنية:

تعد المصالحة الوطنية هدفا استراتيجيا في المجتمعات الخارجة من الصراعات، وهي في جوهرها حوار وطني جامع، يقوم على الانفتاح والشفافية والمسؤولية بين مختلف مكونات المجتمع، ويراد بها تجاوز آثار الانقسام وبناء توافق عام حول أسس العيش المشترك، ولا يمكن إنجاح هذا المسار إلا من خلال إحداث تحول عميق في الثقافة السائدة، يعيد الاعتبار لقيم التماسك الاجتماعي، ويعزز الاهتمام بضحايا النزاعات والمهجرين، ويحول دون المتاجرة بمعاناتهم أو توظيفها كورقة ضغط سياسي، كما تستلزم المصالحة العمل على تحقيق الأمن والاستقرار، وتهيئة الظروف الملائمة لإعداد الأطر الدستورية، وتفعيل دور المجتمع المدني، وضمان عدم إقصاء أي من المكونات الاجتماعية أو الثقافية من المشاركة في الحياة العامة، ويوازي ذلك ضرورة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتأمين الحدود، ومكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح مؤسسات الأمن والقضاء والإعلام والإدارة، ونشر ثقافة الحوار والسلام، وتهيئة المناخات الاجتماعية والسياسية لنشاطات بناء السلام، التي تعد من أهم السبل لتحقيق البناء والتنمية وتخفيف حدة الصراع، (كادليك وآخرون، 2013).

ويمثل بناء نظام سياسي ديمقراطي مسارا طويلا ومعقدا، يواجه العديد من التحديات البنيوية والثقافية، إذ يتطلب وجود أفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية بوصفها أسلوب حياة، وينعكس ذلك في سلوكهم العام واحترامهم للرأي المخالف وقبولهم بمبدأ التداول السلمي للسلطة، بيد أن الواقع يظهر أن أنماط التفكير والممارسة لدى بعض الفاعلين لا تزال بعيدة عن هذه القيم، مما يضعف فرص ترسيخ المصالحة والاستقرار، ومن ثم، يغدو الحوار أداة مركزية في إدارة الخلاف، شرط أن يمارس وفق أسس علمية قائمة على مهارات لغوية ونفسية واجتماعية ودبلوماسية، وتغليب الموضوعية في تناول القضايا، وتجنب التشويه وسوء التأويل، وتنمية مهارة الاستماع للآخر، والتحقق من الوقائع قبل إصدار الأحكام، وحسن إدارة الزمن، وتوثيق مسارات التفاوض، والقدرة على فهم طبيعة المواقف وخلفيات المتفاوضين، وتكييف الاستراتيجيات وفق معطيات كل مرحلة.

ويفترض نجاح أي حوار وطني فعال توافر منظومات تمثيلية حقيقية لمختلف أطرافه، وتوفير ضمانات الثقة والاحترام المتبادل، وربط القبول بالمشاركة بالالتزام المسبق بمخرجاته، كما يتطلب دورا فاعلا للنخب المثقفة وقوى المجتمع الحي في سد الفراغات الاجتماعية والسياسية، وتوجيه الرأي العام نحو تبني خيارات المصالحة، وتعزيز الانتقال من وضع الانقسام إلى بناء مجتمع مفتوح ومتعدد وديمقراطي. وتأسيسا على ذلك، فإن تحقيق مصالحة وطنية ناجحة ومستدامة يقتضي اعتماد نموذج وطني نابع من الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، تتحمل فيه الأطراف المحلية المسؤولية الأساسية عن إنجاحه، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل محل هذه الإرادة الوطنية، وإن أمكنه أن يساندها، ويظل العامل الخارجي متغيرا مؤثرا في مسارات المصالحة، إذ قد يسهم إيجابا في دعم الاستقرار، وقد يتحول، في حال توظيفه سياسيا، إلى عنصر يعمق الانقسام ويضعف فرص التسوية، ومن ثم، فإن قدرة الدولة على بسط سيادتها واستقلال قرارها السياسي تظل شرطا حاسما في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية وترسيخه على أسس مستدامة (شريحة، 2022).

ويقتضي البناء المنهجي لدراسة موضوع المصالحة الوطنية البدء بتأطير مفاهيمها، لأن تحديد المفهوم يمثل المدخل العلمي لفهم طبيعة العملية وحدودها القانونية والسياسية، ويحول دون الخلط بينها وبين مفاهيم مجاورة مثل التسوية أو العفو أو العدالة الانتقالية، فالإطار المفاهيمي لا يؤدي وظيفة تعريفية فحسب، بل يؤسس لزاوية النظر التي ستحكم التحليل اللاحق، ومن ثم فإن هذا المطلب ينقسم إلى فرعين، يخصص الأول لضبط المفهوم الاصطلاحي للمصالحة الوطنية والاستقرار السياسي، بينما يتناول الثاني محددات نجاح المصالحة باعتبارها عملية مركبة تخضع لجملة من الشروط الموضوعية والمؤسسية.

1.7 المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي:

يثير تناول المصالحة الوطنية على المستوى العلمي ضرورة البدء من المعنى قبل الآليات، لأن أي نقاش حول الإجراءات أو النتائج يظل ناقصًا ما لم يكن المفهوم ذاته واضح الحدود، فالمصالحة ليست مجرد لفظ متداول في الخطاب العام، بل هي فكرة مركبة تحمل أبعادًا قانونية وسياسية ومجتمعية، وتتداخل مع مفاهيم أخرى قد تبدو قريبة منها دون أن تتطابق معها، كما أن الاستقرار السياسي كثيرًا ما يُفهم بصورة مبسطة لا تعكس عمقه الحقيقي في الدراسات السياسية، لذلك فإن توضيح المقصود بكل من المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في البداية يوفر أرضية مفاهيمية صلبة ينطلق منها التحليل، وعلى هذا الأساس سيتم تناول هذا الفرع من خلال فقرتين، تُعالج الأولى تعريف المصالحة الوطنية، وتُخصص الثانية لبيان مفهوم الاستقرار السياسي.

1.1.7 تعريف المصالحة الوطنية:

المصالحة الوطنية في أبسط معانيها هي عملية للتوافق الوطني تنشأ من خلالها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية تقوم على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لضمان تحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يحقق الانتقال السليم للديمقراطية، عبر آليات محددة تقوم عليها، ووفق مجموعة من الإجراءات، وبالتالي فإن بلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة يظل مسارا معقدا لا يتاح بسهولة، إذ يتطلب فهما عميقا لتعقيدات الواقع السياسي والاجتماعي والقانوني في أي دولة تمر بمرحلة انتقالية، كما يقتضي إدراكا دقيقا لطبيعة المسار السليم والإجراءات الواجب اتباعها لبلوغ هذا الهدف، فضلا عن ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى واستحضار دروسها في هذا المجال.

أ. التعريف الفقهي للمصالحة الوطنية:

تتعدد الآراء حول مفهوم المصالحة الوطنية بحسب اختلاف المرجعيات التي تناولتها، ومن بينها ما جاء في بعض الأدبيات، والذي يذهب إلى أن المصالحة الوطنية تتمثل في توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة، والسعي المشترك نحو إزالة عوائق الماضي التي تحول دون استقرار الدولة وتصحيح مسارها في اتجاه التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتعرف المصالحة الوطنية بأنها "عملية ترمي إلى تحقيق التحول الديمقراطي وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان، فضلا عن كونها وسيلة لمعالجة الخلافات والنزاعات والأزمات بين الأفراد والجماعات" (إسماعيل، 2022، ص 64).

وعلى الرغم من تعدد الآراء حول المصالحة الوطنية وتباين اتجاهاتها الفكرية والقانونية، فإن هذا التعدد لا يعكس بالضرورة اختلافا في جوهرها، بقدر ما يكشف عن ثراء المقاربات التي تناولتها، إذ يمكن، من خلال استقراء مختلف هذه التعريفات، استخلاص أن المصالحة الوطنية تقوم في أساسها على محورين مترابطين، أولهما، إحداث تغيير جوهري في طبيعة العلاقات بين الخصوم بما يفضي إلى بلوغ درجات أعلى من التعايش المشترك، وثانيهما، إعادة بناء نمط جديد من العلاقة بين المواطنين والحكومة، على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يجعل من المصالحة الوطنية إطارا جامعا لإعادة بناء الثقة داخل المجتمع، وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي، والانتقال من منطق الصراع إلى منطق الشراكة والمواطنة (سعود، 2018).

ويعد المسار الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وثيق الارتباط بتبني الآليات الملائمة للعدالة الانتقالية، إذ إن دراسة المصالحة بمعزل عن هذه الآليات تبقى قاصرة عن الإحاطة بجوهرها، لذلك تبرز أهمية تناولها جنبا إلى جنب مع أدوات العدالة الانتقالية، وفي

مقدمتها كشف الحقيقة والمساءلة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر ضرر الضحايا، وتخليد ذكراهم، وصون الذاكرة الجماعية بوصفها ضمانة لعدم تكرار الانتهاكات (الشيخ، 2025).

ب. المصالحة في القرارات الدولية:

وتعد المصالحة الوطنية، كما وردت في قرارات بناء السلام الصادرة عن الأمم المتحدة، ولاسيما القرار رقم 262/70 لسنة 2016، والقرار رقم 2282 لسنة 2016، عنصرا جوهريا لا ينفصل عن عملية بناء السلام واستدامته، (هي عنصر لا يتجزأ من بناء السلام واستدامته، ولها دور حاسم في إعادة الإعمار والتنمية، فمع خروج الدول من صراعات تواجه تحديات لا حصر لها، وتصبح بحاجة إلى تعزيز التماسك المجتمعي ودعم عمليات التعافي على المستويات الوطنية والسياسية، وعلى الرغم من أن المصالحة تعد عملية معقدة ومؤلمة تمتد إلى أجيال، فإن تعزيز المصالحة يمكن أن يساهم في بناء السلام ومنع تكرار الصراع، وبالتالي فهي تتشابك فيها الأبعاد القانونية والاجتماعية والنفسية، بما يجعلها استثمارا استراتيجيا في بناء السلم الأهلي، وضمان الاستقرار المستدام، ومنع تكرار الصراع، من خلال إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع، وترسيخ ثقافة التسامح، والانتقال من منطق الصراع إلى منطق التوافق والشراكة الوطنية.

وبذلك يعد مفهوم المصالحة الوطنية من أكثر المفاهيم ثراء وتعددا من حيث معانيه ودلالاته، إذ يتقاطع مع مصطلحات كالتوافق بين الأطراف، وإعادة بناء العلاقات، والتسامح، والعفو، وبناء السلام، وهو ما يجعله مفهوما مرنا تتباين مضامينه من سياق إلى آخر، ومن مجتمع إلى غيره، تبعا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم كل تجربة، وبذلك يمكن الإشارة إلى أن المصالحة الوطنية لا تمثل مجرد إجراء ظرفي، بل تعد شرطا جوهريا من شروط البناء الديمقراطي السليم، إذا ما جرى إبعادها عن الحسابات السياسية الضيقة.

غير أن المصالحة الوطنية، وإن اقتضت في أحيانٍ معينة تنازلات من الضحايا عن بعض حقوقهم في إطار تسويات سياسية تفرضها ضرورات المرحلة، فإن ذلك لا ينبغي أن يفهم على أنه تخل عن الحقيقة أو تفريط في العدالة، ذلك أن التعافي المجتمعي لا يتحقق الا بكشف الحقيقة، وتحميل كل طرف مسؤوليته القانونية والأخلاقية، بما يسهم في استعادة الاعتبار للمجتمع وترسيخ الثقة في مؤسسات الدولة، وقد أثبتت تجارب المصالحة في عدد من الدول التي مرت بمراحل انتقالية، أن الجمع بين المصالحة وتعزيز المسار الديمقراطي وتكريس العدالة وسيادة القانون يعد مدخلا أساسيا لتحقيق الاستقرار السياسي، ويمكن في هذا السياق الاستئناس بتجارب بعض دول جنوب إفريقيا ورواندا.

2.1.7 تعريف الاستقرار السياسي:

يقصد بالاستقرار السياسي حالة من التوافق العام في الرأي بين النخبة والرأي العام حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وهو بذلك ظاهرة متغيرة نسبيا، تتوقف على قدرة النظام على إدارة مؤسساته واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي، إلا في نطاقات محدودة تفرضها ضرورات الحفاظ على الشرعية، كما ينظر إلى الاستقرار السياسي بوصفه نتيجة أو حصيلة لأداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية، وبما يضمن تجنب الانهيارات والاضطرابات، ولا يعني الاستقرار السياسي الجمود أو الركود أو غياب التغيير، بل يتمثل في قدرة النظام على معالجة المشكلات والنزاعات بطرق سلمية، مقرونة بقوة ردع تحول دون تقويض النظام العام أو الإخلال به، ويعكس ذلك أيضا قدرة المؤسسات السياسية على الاستمرار والعمل بصورة طبيعية حتى في أقصى الظروف، ويتحدد الاستقرار السياسي في أربعة أبعاد أساسية تتمثل في حكومة مستقرة، ونظام سياسي مستقر، وسيادة القانون، والاستقرار الخارجي.

وتتجسد أهم مؤشرات الاستقرار السياسي في مدى شرعية النظام السياسي وقوته وقدرته على حماية المجتمع وصيانة سيادته، والاستقرار البرلماني، وترسيخ الممارسة الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، واحترام سيادة القانون، وغياب العنف والحروب الأهلية والحركات

الانفصالية، وتعزيز الوحدة الوطنية وتماسك الولايات المكونة للدولة، فضلا عن نجاح السياسات الاقتصادية للنظام، وفاعلية وكفاءة أدائه في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية (شريحة، 2022).

2.7 محددات نجاح المصالحة الوطنية:

عند الحديث عن محددات نجاح عملية المصالحة الوطنية، ينبغي التأكيد بأن المصالحة على الرغم مما تحمله من قيمة رمزية ووطنية عالية، لا تعد مسارا تلقائيا تتحقق نتائجه بصورة آنية أو بضمانات مسبقة، ذلك أن نجاحها يظل رهينا بتوافر مجموعة من الشروط والمعايير الموضوعية التي تضبط مسارها، وتحدد فرص نجاحها أو إخفاقها، وتشمل هذه الشروط جملة من المحددات الأساسية التي تشكل الإطار العام لمسار المصالحة الوطنية:

أ. الإحاطة بالوضع القائم وفهم تحولات الصراع:

يتمثل هذا العامل في الإحاطة الدقيقة بالوضع القائم، وفهم مجريات الأحداث وتفاصيلها، بوصف ذلك مدخلا ضروريا للشروع في رسم المسار السياسي للمصالحة، وهو ما يقتضي تحديد الفاعلين الأساسيين داخل الدولة، وإشراك مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك المرأة والشباب، وفتح آفاق الشراكة مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية، مع ضرورة ربط العمل السياسي قصير المدى بأفق استراتيجي بعيد المدى، يهدف إلى بناء السلام بصورة مستدامة، ويترجم الإرادة السياسية من مجرد شعارات إلى التزامات عملية قابلة للتنفيذ.

ب. الإرادة السياسية الجادة:

يتمثل هذا العامل في توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأطراف كافة، إذ لا يمكن لأي مسار مصالحة أن يكتب له النجاح في ظل غياب قرار سياسي حاسم يعبر عن استعداد فعلي لتجاوز منطق الصراع، والانخراط في منطق التوافق، ذلك أن الإرادة السياسية تعد المدخل الأول لتحقيق المصالحة الوطنية كخطوة متقدمة نحو الاستقرار، وهي التي تهيئ المناخ الملائم لصياغة رؤية وطنية جامعة تقوم على أسس واضحة ومشتركة، فالمصالحة الحقيقية يجب أن تقوم في إطار شرعي وقانوني فاعل يضمن حماية الحقوق، وألا تُفهم بوصفها إجراءً ظرفيًا أو حلًا محدود الأثر على المدى القصير فحسب، بل ينبغي أن تُجسد باعتبارها مشروعًا وطنيًا ممتدا في الزمان، يرتكز على رؤية شاملة تتجاوز منطق التسويات المؤقتة. فالمصالحة لا يمكن أن تنتهي بمجرد استحقاق انتخابي أو ترتيبات دستورية عابرة، بل يتعين أن تتكرس كمشروع وطني جامع يشارك في صياغته أبناء الوطن بمختلف فئاتهم، ويقود، في نهاية المطاف، إلى ترسيخ الاستقرار والوئام، والعبور إلى مرحلة الدولة المستقرة. كما أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال معالجة عميقة لجذور الصراع، وبناء الثقة بين مكونات المجتمع، وتدعيم المؤسسات على أسس قانونية راسخة تضمن استدامة السلم الأهلي (يونس والشيباني، 2021).

جـ. إدارة الموارد والثروات بعدالة:

تعد إدارة الموارد من المحددات المؤثرة في نجاح مسار المصالحة، إذ إن النزاعات في كثير من البلدان ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنافس على الموارد وتوزيعها، وهو ما يجعل من تحقيق العدالة في إدارة الثروات، وضمان النفاذ العادل إليها، شرطا ملازما لترسيخ المصالحة، ويؤكد هذا المعطى أن البعد الاقتصادي لا ينفصل عن البعد السياسي والاجتماعي في أي مسار وطني للتعافي.

د. تبني برنامج شامل للعدالة الانتقالية:

تقوم المصالحة الوطنية على تبني برنامج شامل للعدالة الانتقالية، بما يشمله من كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، والاقرار بحق الضحايا في معرفة الحقيقة، حيث تمثل هذه المكونات الإطار المؤسسي الذي تنتقل من خلاله المجتمعات من منطق الانقسام والانتقام إلى منطق الاستقرار وسيادة القانون، بما يسمح ببناء نظام سياسي وإداري قائم على الشرعية والرضا المجتمعي.

و. المشاركة المجتمعية الواسعة:

لا تكتمل محددات المصالحة دون الإشارة إلى أهمية المشاركة المجتمعية الواسعة، إذ إن المصالحة لا تفرض من أعلى، ولا تختزل في توافقات النخب السياسية وحدها، بل تتطلب انخراطا فعالا من مختلف فئات المجتمع، وقوى المجتمع المدني، والنقابات، والقبائل، والروابط الاجتماعية، بما يضمن تحولها إلى مشروع وطني جامع، لا إلى تسوية ظرفية مؤقتة، وهو ما يسهم في ترسيخ ثقافة السلم، وتكريس قيم الحوار، وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه مستقبل الدولة (علي وآخرون، 2025).

8. المطلب الثاني: تحديات تفعيل المصالحة الوطنية وحدود فاعليتها:

كما تم تقديمه سابقًا بأن المصالحة الوطنية تُطرح في سياق ما بعد الأزمات والصراعات بوصفها خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لإعادة بناء الدولة وترميم النسيج الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي، غير أن هذا الخيار، رغم وجاهته من الناحية النظرية، يظل محاطًا بجملة من التحديات التي تُعقد مسارات تفعيله على أرض الواقع، ومن ثم فإن مقاربة المصالحة لا تقتصر على إبراز ضرورتها وأهميتها، بل تستدعي في الوقت ذاته الوقوف على حدود فاعليتها في البيئات المنقسمة، وتحليل طبيعة العلاقة بين الرهان على المصالحة كمدخل استراتيجي للاستقرار، وبين ما يكتنف هذا الرهان من صعوبات عملية، وفي هذا الإطار، يندرج هذا المحور في سياق فهم مزدوج يقوم على اعتبار المصالحة مشروعًا وطنيًا استراتيجيًا من جهة، ومسارًا معقدًا محفوفًا بالتحديات من جهة أخرى.

1.8 التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية:

يقتضي تناول المصالحة الوطنية من منظور علمي ألا يقتصر التحليل على بيان أهدافها أو أدواتها، بل أن يمتد إلى البيئة التي تتحرك داخلها، لأن هذه العملية تتشكل في سياقات يغلب عليها التعقيد السياسي والاجتماعي، وتتداخل فيها آثار الصراع مع ضعف البنية المؤسسية وتباين الرؤى حول الماضي والمستقبل، ومن ثم فإن الوقوف على التحديات التي تعترض هذا المسار لا يُعد عنصرًا ثانويًا في الدراسة، بل يمثل مدخلًا ضروريًا لفهم طبيعة المصالحة وحدود إمكانها الواقعي، إذ تكشف هذه التحديات عن العوامل التي قد تعرقل تنفيذها أو تُفرغها من مضمونها، وعلى هذا الأساس ينصرف هذا الفرع إلى بيان أبرز التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية بوصفها معيقات مؤثرة في مسارها وفعاليتها.

1.1.8 ضعف الإرادة السياسية:

يعد ضعف الإرادة السياسية لدى صناع القرار من أخطر معوقات المصالحة الوطنية، إذ يؤدي تردد القيادات أو تغليبها المصالح الضيقة إلى غياب الدعم الحقيقي لبرامج المصالحة، عندما تفتقر القيادة إلى العزم على إنهاء الصراع ومعالجة تبِعاته، تبقى خطوات المصالحة شكلية أو متعثرة، ويظهر ذلك في حالات تتجنب فيها الحكومات اتخاذ قرارات حاسمة كالمساءلة عن الانتهاكات أو تعويض الضحايا، خوفا من خسارة نفوذها أو إرضاء أنصارها، إن الإرادة السياسية الصادقة تمثل الشرط المسبق لنجاح أي مصالحة؛ فبدون التزام القادة الواضح، لا تفعل القوانين ولا توفر الموارد اللازمة لتحقيق العدالة وبناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، وقد أثبتت تجربة جنوب أفريقيا أن وجود هذه الإرادة يصنع الفرق، حيث توافقت القيادة آنذاك على جعل المصالحة أولوية وطنية.

2.1.8 غياب العدالة الانتقالية أو ضعفها:

يمثل غياب العدالة الانتقالية أو ضعف آلياتها تحديا جوهريا يقوض من جهود المصالحة الوطنية، فعدم وجود آلية واضحة لمحاسبة الجناة وإنصاف الضحايا عن الانتهاكات الجسيمة، يزيد من تصاعد المظالم ويعزز مشاعر الانتقام وانعدام الثقة بين مكونات المجتمع ، فالعدالة الانتقالية – بما تتضمنه من كشف الحقيقة، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم أو العفو المشروط عنهم، وجبر الضرر والتعويض – تعتبر ركنا أساسيا لطي صفحة الماضي الأليم، عدم تطبيقها بشكل شامل وغير انتقائي يبعث رسالة سلبية للضحايا بأن الدولة تتجاهل معاناتهم،

ويضعف شرعية مؤسسات الحكم الجديدة، كما أن الاقتصار على المصالحة الشكلية دون إطار عدلي يكفل حق الحقيقة والمساءلة يؤدي إلى مصالحة هشة وقابلة للانتكاس (يونس والشيباني، 2021)، في المقابل، تبرز التجربة الجنوب أفريقية كنموذج ناجح استطاع تحويل العدالة الانتقالية إلى رافعة للمصالحة، فقد أنشأت جنوب أفريقيا (لجنة الحقيقة والمصالحة) عام 1995 برئاسة الأسقف ديزموند توتو، كمنصة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان إبان حقبة الفصل العنصري، هذه اللجنة لم تهدف إلى معاقبة الجناة فحسب، بل سعت إلى الكشف العلني عن الحقيقة ومنح الضحايا فرصة الكلام والاعترافات العلنية من الجناة، مما أتاح للمجتمع مواجهة ماضيه بشفافية، وقد منح مرتكبو الانتهاكات الذين قدموا اعترافا كاملا وفرصة للصفح ضمن شروط محددة، الأمر الذي حقق توازنا دقيقا بين الإنصاف والتسامح، بفضل ذلك، انتقلت البلاد من حافة حرب أهلية إلى نموذج ملهِم للتحول السلمي.

3.1.8 هيمنة الجماعات المسلحة وغياب سيطرة الدولة:

تمثل هيمنة الجماعات المسلحة وانتشار السلاح خارج إطار مؤسسات الدولة تحديا أمنيا وسياسيا خطيرا يقف في وجه المصالحة الوطنية، فعندما تفقد الدولة احتكارها لوسائل القوة ويلجأ كل طرف إلى ميليشياته، يسود منطق العنف وتتعطل سيادة القانون، مما ينسف أي ثقة في جهود المصالحة، فوجود جماعات مسلحة متنافسة يبقي حالة التوتر والصراع، ويجعل الوفاق الوطني رهينة لموازين قوى عسكرية بدلا من سيادة القانون والمؤسسات الشرعية، كما أن الضحايا يشعرون بانعدام الأمان إذا ظلت الجماعات التي ارتكبت الانتهاكات قوية ومسيطرة، ما يضعف استعدادهم للانخراط في مصالحة يرونها غير قادرة على حمايتهم أو إنصافهم، لذلك فإن بسط سيطرة الدولة على السلاح عبر نزع سلاح الميليشيات وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم في المجتمع أو ضمن قوات نظامية خاضعة للمساءلة، هو شرط لا غنى عنه لتهيئة بيئة مستقرة للمصالحة، وقد قدمت رواندا مثالا واضحا على نجاح هذه المقاربة بعد سنة 1994؛ فبعد الإبادة الجماعية المدمرة، وجد البلد نفسه أمام انتشار هائل للسلاح وعشرات الآلاف من المقاتلين والمشتبه بمشاركتهم في العنف، لقد بادرت الحكومة الرواندية بدعم دولي إلى تفكيك الميليشيات المسلحة ونزع أسلحتها، وإطلاق برامج لإعادة تأهيل المقاتلين السابقين ودمجهم في المجتمع وفي مؤسسات الدولة، بالتوازي مع تفعيل مسار عدالة انتقالية محلية عبر محاكم "غاكاكا" التقليدية، هذه الجهود المتكاملة بين الأمن والعدالة أثمرت استقرارا سياسيا ملحوظا في رواندا، حيث استعادت الدولة هيبتها في إنفاذ القانون على كامل التراب الوطني، وتظهر الدراسات أن نجاح برنامج نزع السلاح الرواندي ارتكز على منهج شامل يجمع بين الإصلاح المؤسسي والمصالحة المجتمعية والدعم الدولي، بل وتقديم حوافز اقتصادية للمقاتلين السابقين لضمان اندماجهم وعدم عودتهم لحمل السلاح، وبفضل هذه الاستراتيجية، استطاعت رواندا تحقيق قدر كبير من السلام الداخلي واستعادة سيطرة الدولة على الأمن، ما هيأ المناخ الملائم للمضي في مصالحة وطنية حقيقية.

4.1.8 الانقسامات المجتمعية الحادة وغياب المشاركة الشعبية:

تشكل الانقسامات المجتمعية العميقة – سواء كانت ذات طابع إثني أو قبلي أو جهوي – وابتعاد عامة الناس عن المشاركة في جهود المصالحة تحديا آخر يضعف عملية المصالحة الوطنية، فالمجتمع الخارج من نزاع أهلي عادة ما يكون نسيجه مفككا تسوده مشاعر الشك والكراهية المتبادلة، وقد تتوزع الولاءات على أسس جهوية ضيقة، وإذا لم تعالج هذه الشروخ عبر حوار مجتمعي شامل ومشاركة فعلية من القاعدة الشعبية، تبقى المصالحة حبرا على ورق تتبناها النخب سياسيا دون أن تتجذر في وعي الناس.

وبالتالي فغياب المشاركة الشعبية يخلق شعورا بالإقصاء، حيث قد يرى بعض الضحايا أو الفئات أنهم لم يمثلوا في عملية المصالحة ولم تسمع أصواتهم، مما يفاقم الإحساس بالظلم، لذلك لا بد أن تكون المصالحة مشروعا مجتمعيا بقدر ما هي سياسي؛ يقوم على إشراك ممثلي كافة المكونات الاجتماعية في رسم سياساتها، وعلى إطلاق مبادرات للمصارحة على المستوى المحلي وبين الجماعات المتخاصمة، بالتوازي

مع الخطاب الوطني الجامع، وفي هذا السياق، تبرز رواندا مرة أخرى نموذجا جديرا بالاهتمام في كيفية رأب الصدع الاجتماعي بعد واحدة من أفظع الانقسامات المجتمعية، فإثر إبادة جماعية قتل فيها نحو مليون شخص خلال مئة يوم، ورثت رواندا مجتمعا يعاني شرخا عرقيا ونفسيا هائلا ، ولمواجهة هذا الواقع، اعتمدت القيادة الرواندية مقاربة شاملة لإعادة بناء الوحدة الوطنية: فأنشأت عام 1999 لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية كجهاز رئيسي لمعالجة الآثار الاجتماعية والنفسية للإبادة، أوكلت إلى هذه اللجنة مهمة تعزيز الهوية الوطنية الجامعة والقضاء على "أيديولوجية الإبادة" ومحاربة النزعة الانقسامية، وتحت إشرافها انطلقت حملة توعوية بعنوان "أنا رواندي" تدعو المواطنين إلى تجاوز هويات الهوتو والتوتسي والتعريف بأنفسهم أولا وقبل كل شيء كمواطنين روانديين يشتركون في تاريخ وقيم واحدة، وبالتوازي مع ذلك، شجعت الدولة مبادرات مصالحة قاعدية مثل إنشاء "قرى المصالحة" حيث يعيش الناجون من الإبادة والجناة التائبون معا في مجتمعات جديدة يعملون فيها جنبا إلى جنب ضمن تعاونيات اقتصادية، بحيث يترجمون المصالحة إلى ممارسة حياتية يومية، هذه الإجراءات وغيرها ساهمت في تفكيك خطاب الكراهية وإعادة بناء الثقة بين فئات الشعب، وساعدت في اندمال الكثير من الجراح الاجتماعية العميقة، وبالفعل، تشير الدراسات إلى أن رواندا نجحت إلى حد كبير – عبر بناء رواية وطنية موحدة وهوية مشتركة لكل المواطنين – في تحقيق الاستقرار الداخلي وتخفيف حدة الاستقطاب الاجتماعي، مما وضع أسسا قوية لإعادة إعمار الدولة على المستويين الاقتصادي والمؤسسي، ورغم بقاء بعض التحديات، تظهر التجربة الرواندية قيمة إشراك المجتمع بأسره في عملية المصالحة، حيث يشعر الجميع أنهم جزء من مشروع وطني جماعي لتجاوز الماضي (للمزيد انظر: سِنتما، 2022).

5.1.8 التدخلات الخارجية أو عدم انسحاب القوات الأجنبية:

يشكل التدخل الخارجي واستمرار وجود قوات أو مرتزقة أجانب على أرض الوطن عقبة كبرى أمام المصالحة الوطنية، حيث يقوض سيادة الدولة ويطيل أمد النزاع الداخلي، فحين تتدخل قوى خارجية عسكريا أو تدعم أطرافا محلية بالمال والعتاد، تتعقد الولاءات وتزداد الانقسامات عمقا، وتصبح المصالحة رهينة لتفاهمات دولية بدل أن تكون نتاج إرادة وطنية مستقلة، إن وجود قوات أجنبية على الأرض يولد شعورا عاما بأن الصراع لم يعد شأنا داخليا خالصا، وقد تستغل بعض الأطراف هذا الدعم الخارجي لتعزيز موقفها التفاوضي أو لتعطيل التنازلات الضرورية للتوافق، لذلك فإن إنهاء التدخلات الأجنبية وسحب القوات الأجنبية شرط أساسي لخلق مناخ ملائم للمصالحة، كي يطمئن جميع الفرقاء أن الحل السياسي نابع من إرادتهم الحرة وليس مفروضا من الخارج، وتوضح الأزمة الليبية المعاصرة هذا التحدي بجلاء؛ فقد تعرضت ليبيا بعد 2011 لتدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة من عدة دول، مما عقد جهود الوفاق بين الليبيين، ولم يتحقق نجاح ملموس نحو المصالحة إلا عند حصول توافق دولي مبدئي على وقف إطلاق النار واحترام سيادة ليبيا، وتجسد ذلك في اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي وقعته الأطراف الليبية في أكتوبر 2020، حيث تضمن نصا صريحا على انسحاب كافة القوات الأجنبية والمرتزقة خلال مدة أقصاها 90 يوما من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وقد مهد هذا الاتفاق الطريق لتشكيل سلطة تنفيذية موحدة (حكومة وحدة وطنية) بعد سنوات من الانقسام بين شرق البلاد وغربها، وتشكيل لجنة 5+5 بهدف توحيد المؤسسة العسكرية، كما شددت الأمم المتحدة على ضرورة التزام جميع الجهات الدولية برفع أيديها عن الصراع الليبي، إذ ذكر أمينها العام في تقرير لمجلس الأمن أن إخراج المرتزقة وكبح تدفق السلاح إلى ليبيا وإخضاع ترسانة الجماعات المسلحة لسيطرة الدولة أمر بالغ الأهمية لاستدامة وقف إطلاق النار وتحقيق السلام، ولكن هذه الجهود لازالت تنتظر التنفيذ أمام واقع الانقسام والأجسام الموازية والذي لا يزال قائمًا وسط عدم تبني رؤية واضحة لتحقيق المصالحة، والانطلاق نحو انتخابات تضمن مشاركة جميع مكونات المجتمع، وبالتالي فهذه التجربة تبرز درسا هاما مفاده أن المصالحة الوطنية لا تزدهر إلا في مناخ من السيادة الوطنية الكاملة، حيث يستطيع الفرقاء حل خلافاتهم بأنفسهم بعيدا عن ضغوط أو أجندات خارجية، وفي

الحالة الليبية، يعد التقدم في ملف خروج القوات الأجنبية معيارا أساسيا لجدية مسار المصالحة واستعادة الاستقرار الوطني (للمزيد انظر: همام، 2023).

6.1.8 تحدي الخطاب الإعلامي وتأثيره في مسار المصالحة الوطنية:

يمثل الخطاب الإعلامي أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه مسار المصالحة الوطنية في المجتمعات الخارجة من الصراعات، نظرا لما للإعلام من قدرة استثنائية على تشكيل الوعي الجمعي، والتأثير في الاتجاهات والسلوكيات الفردية والجماعية، سواء في اتجاه التهدئة وبناء الثقة، أو في اتجاه الشحن والاستقطاب وإعادة إنتاج مناخات الكراهية والانقسام، وقد تعاظم هذا التأثير على نحو غير مسبوق مع تطور تكنولوجيا الاتصال وصعود الإعلام الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي، التي أضحت فضاء مفتوحا لصناعة الرأي العام، وتوجيه المواقف تجاه قضايا الصراع والمصالحة، دون ضوابط مهنية رادعة في كثير من الأحيان (للمزيد انظر: الرمحي، 2025).

ويتجلى هذا التحدي في الطبيعة المزدوجة للإعلام، إذ يمكن أن يتحول، في سياق غياب الضوابط المهنية والأخلاقية، إلى أداة خطرة في تأجيج الصراع بدل احتوائه، عندما يخضع لمنطق التحيز السياسي، أو الاستقطاب الإيديولوجي، أو التوظيف الدعائي، أو عندما يستغل في بث خطاب الكراهية، ونشر الأخبار المضللة، وإعادة إنتاج الصور النمطية السلبية بين مكونات المجتمع، ويزداد هذا الخطر حدة عندما يبنى الخطاب الإعلامي على ثقافة الإقصاء والتخوين، بما يؤدي إلى تقويض فرص التقارب المجتمعي، وإضعاف قيم التسامح، وإعادة شحن الذاكرة الجمعية بأحمال الصراع بدل تفريغها.

كما يبرز، في هذا السياق، تحدي أزمة الثقة في وسائل الإعلام، إذ تؤدي حالة الشحن السياسي التي ينخرط فيها بعض الفاعلين الإعلاميين، وخضوع بعض المنابر لمصالح ضيقة أو أجندات خارجية، إلى اهتزاز مصداقية الإعلام لدى فئات واسعة من المجتمع، وهو ما يفرغ الرسائل الداعية إلى المصالحة من أثرها الإقناعية، ويحول الإعلام من أداة لبناء السلم إلى عنصر من عناصر الصراع الرمزي والمعنوي، ويضاف إلى ذلك غياب رؤية إعلامية وطنية جامعة في العديد من السياقات، الأمر الذي يضعف قدرة الإعلام على الاضطلاع بوظيفته في ترميم النسيج الاجتماعي، ويجعله جزءا من مشهد الانقسام بدل أن يكون جسرا لتجاوزه.

وبذلك يتبين أن تحدي الإعلام لا يكمن فقط في محدودية دوره الإيجابي، بل في خطورة انحرافه عن مساره المهني وتحوله إلى عامل معيق للمصالحة الوطنية، وهو ما يستدعي، على مستوى المعالجة البنيوية، إعادة النظر في السياسات الإعلامية، ووضع أطر قانونية وأخلاقية ضابطة للخطاب الإعلامي، وتأهيل الكوادر الإعلامية على أسس مهنية صارمة، وضبط استخدام المصطلحات والمفردات ذات الحمولة التحريضية، بما يحد من توظيف الإعلام في الصراع، ويعيد توجيهه تدريجيا نحو دعم السلم الاجتماعي بدل تقويضه (الشرافي، 2022).

2.8 المصالحة الوطنية كخيار استراتيجي للخروج من أزمات الصراع والانقسام:

تظهر التجارب المقارنة في الدول التي شهدت أزماتٍ سياسية وصراعاتٍ مسلحة تناميا ملحوظا في الوعي بأهمية تحقيق التوافق الوطني، بوصفه شرطا أساسيا للخروج من دوامات الانقسام والعنف، إذ تتشكل لدى الفاعلين السياسيين والمجتمعيين قناعة متزايدة بأن استمرار الانقسام يضعف الموقف الوطني، ويهيئ المجال لتدخل الأطراف الخارجية التي توظف تناقضات الفرقاء المتصارعين لخدمة مشاريعها ومصالحها الخاصة، بما يؤدي إلى صناعة وقائع جديدة على الأرض تعقد فرص التسوية وتطيل أمد الصراع، وقد أسهم هذا الواقع في نشوء إدراك سياسي ومجتمعي متنامٍ بضرورة تجاوز حالة الاستقطاب، وتغليب خيار التصالح، رغم ما يعتري المشهد من تباين في الرؤى

والمواقف والتوجهات السياسية والفكرية، وهو ما دفع إلى بروز مقاربات تميل إلى الاعتدال السياسي، وترجح منطق التسويات والحلول السلمية على خيار الحسم القسري.

وفي المقابل، يفضي الانقسام السياسي، إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمصالح الحيوية للدولة، ويشكل عائقا حقيقيا أمام تحقق الحقوق الأساسية للشعوب، فضلا عما يخلفه من آثار اجتماعية ونفسية عميقة، تتمثل في الإحباط العام، وتراجع الثقة في المؤسسات، وتدهور شروط الاستقرار المعيشي، ناهيك عن إضعاف مكانة الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، بل وقد يهيئ بيئة مناسبة لتكثيف التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، ولا يخفى أن هذه المظاهر تتجلى بوضوح في عدد من الحالات المعاصرة، ومنها الحالة الليبية التي خضعت فيها السيادة الوطنية لاختبارات قاسية بفعل الانقسام وتداخل الأجندات الخارجية.

وانطلاقا من ذلك، يغدو الحل السياسي الشامل القائم على المصالحة الوطنية هو الإطار الأكثر قدرة على صون سيادة الدولة وحماية مصالحها الحيوية، بعيدا عن منطق العسكرة وتداعيات التدخلات الأجنبية، التي أثبتت التجربة أنها تسهم في تعميق التمزقات الاجتماعية، وتكريس الانقسامات المناطقية والقبلية والإيديولوجية، وقد برهنت بعض التجارب على نجاح هذا المسار، ولعل تجربة جنوب إفريقيا تعد من أبرز النماذج التي جسدت قدرة المصالحة الوطنية، المستندة إلى آليات الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر، على تفكيك إرث الصراعات العميقة، والانتقال من مجتمع منقسم إلى فضاء وطني أكثر تماسكا واستقرارا، دون الانزلاق في منطق الانتقام، وهو ما جعل المصالحة هناك مدخلا فعليا لترسيخ السلم الاجتماعي ودعم البناء الديمقراطي.

وفي المقابل، تمثل ليبيا نموذجا لحالة ما تزال تتطلع إلى إنجاح مسار مصالحة وطنية شاملة، في ظل تراكم الأزمات السياسية والأمنية، وتشابك الانقسامات المؤسسية والاجتماعية التي أعقبت سنوات الصراع، حيث لا تزال البلاد تبحث عن صيغة جامعة تنهي حالة التشظي، وتعيد بناء الثقة بين مكونات المجتمع، وتهيئ الأرضية لاستعادة الاستقرار السياسي، (الصواني، 2013، ص 224–225) ورغم اختلاف السياقات التاريخية والسياسية بين التجربتين، فإن التجربة الليبية، شأنها شأن حالات أخرى، يمكن أن تستلهم من النموذج الجنوب إفريقي دروسا جوهرية، في مقدمتها مركزية الحقيقة، وأهمية العدالة الانتقالية، وضرورة المواءمة بين متطلبات السلم الأهلي ومقتضيات المساءلة، بما يمكن المصالحة من التحول من مجرد شعار سياسي إلى مسار وطني شامل ذي آثار واقعية ومستدامة،

وعلى ذلك يمكن القول بأن المصالحة الوطنية أضحت ضرورة وطنية وخيارا استراتيجيا تمليه اعتبارات الحفاظ على وحدة الدولة وتماسك المجتمع بعد الصراعات، إذ لا يمكن لاستمرار الانقسام أن يفضي إلا إلى مزيد من الاستنزاف المؤسسي والاجتماعي، وهو ما يستدعي تقديم المصلحة الوطنية العليا على الحسابات الضيقة، والاستعداد لتحمل التنازلات المتبادلة في إطار مشروع وطني جامع يتجاوز آثار الصراع، وينقذ المجتمعات من منطق تصفية الحسابات، ويعيد توجيه الطاقات نحو دعم السلم الاجتماعي، وتعزيز مسارات التنمية، وترسيخ أسس الاستقرار السياسي.

9. الخاتمة:

في ضوء ما سبق عرضه وتحليله ضمن مطالب هذا البحث، وما تم تناوله من أبعاد مفاهيمية ومعيارية للمصالحة الوطنية، إلى جانب استعراض محددات نجاحها والتحديات التي تعترض تفعيلها في سياقات الصراع المسلح، أمكن الوقوف على جملة من الخلاصات العلمية التي تعكس طبيعة العلاقة المركبة بين المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي. وانطلاقًا من ذلك، يمكن إجمال أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، متبوعةً بأبرز التوصيات العملية التي تقتضيها متطلبات الانتقال من منطق الصراع إلى منطق التوافق وبناء السلم المستدام.

1.9 النتائج:

- أن المصالحة الوطنية تمثل شرطًا لازمًا لتحقيق الاستقرار السياسي في مجتمعات ما بعد الصراعات، غير أنها لا تكون فاعلة ما لم تُدعَم بمنظومة قانونية ومؤسسية متكاملة.
- تبين أن الإرادة السياسية هي المحدد الحاسم في تحويل المصالحة من مجرد خطاب سياسي إلى مسار وطني منتج للاستقرار.
- خلص البحث إلى أن الربط بين المصالحة والعدالة الانتقالية، ولا سيما في مجالات كشف الحقيقة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار، يُعد أساسًا لازمًا لتحقيق استقرار مستدام.
- أظهرت الدراسة أن الاستقطاب السياسي، وضعف الثقة في المؤسسات، وتعدد مراكز النفوذ من أبرز العوامل المعيقة لنجاح المصالحة.
- ثبت أن الخطاب الإعلامي غير المنضبط قد يتحول إلى عامل بنيوي في إدامة الانقسام بدل أن يكون أداةً لدعم السلم الاجتماعي.
- أكدت التجارب المقارنة أن نجاح المصالحة يرتبط بوجود مشروع وطني جامع ورؤية طويلة الأمد، لا باتفاقات ظرفية مفروضة بميزان القوة.

2.9 التوصيات:

- ضرورة سن إطار قانوني شامل للمصالحة الوطنية يضمن تكاملها مع آليات العدالة الانتقالية، ويحقق التوازن بين السلم الأهلي والمساءلة القانونية.
- تحصين المؤسسات المشرفة على المصالحة من التجاذبات السياسية وضمان استقلالها الوظيفي بما يعزز الثقة المجتمعية في عملها.
- اعتماد مقاربة شمولية للمصالحة تراعي الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية، وعدم اختزالها في التوافقات السياسية وحدها.
- تطوير سياسات إعلامية مسؤولة تقوم على نبذ خطاب الكراهية، وضبط المحتوى التحريضي، وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح.
- تعزيز دور المجتمع المدني في برامج جبر الضرر وإعادة الإدماج المجتمعي وترميم الثقة.
- الاستفادة المنهجية من التجارب الدولية الناجحة في مجال المصالحة الوطنية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية لكل مجتمع.

المراجع:

- الرمحي، مرعي علي (2025) الإعلام السياسي ومفهوم المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية للدولة الوطنية المعاصرة (2010–2024)، المركز العربي للبحوث والدراسات، مسترجع من https://www.acrseg.org/44415
- الشيخ، محمد عبدالحفيظ المهدي. (2015). تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، المستقبل العربي، مج37، ع431، ص100 – 113، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/630743
- الشرافي، رامي (2022) دور الإعلام الجديد في تعزيز قضية المصالحة الوطنية: دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين العاملين في قطاع غزة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 2 (4) ص 687 – 718، مسترجع من: https://doi.org/10.56989/benkj.v2i4.520
- الصواني، يوسف محمد (2013) ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المكاوي، يمنى علي، ومكروم، لبنى غريب، وجميل، نيبال عز الدين (2025) دور المصالحة الوطنية في إعادة إعمار الدول العربية المتضررة من الصراعات المسلحة: دراسة حالة ليبيا والعراق. *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، م4، ع1، ص 171 – 203، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1629558
- سعود، الطاهر (2018) المصالحة الوطنية في الجزائر، التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، ع 34، سبتمبر 2018، ص 40 – 54، مسترجع من https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue034/Pages/art03.aspx

- سِنتما، إزيكييل (2022) المصالحة الوطنية في رواندا، التجارب والدروس المستخلصة، تقرير مشروع بحثي، معهد الجامعة الأوروبية، مسترجع من https://mp.luiss.it/ar/archives/national-reconciliation-in-rwanda-experiences-and-lessons-learnt/
- شريحة، إلياس أمحمد مسعود (2022) أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية، مجلة الجبل العلمية، ع 5، ص 1 – 18.
- عبد الله، إسماعيل محمد (2022) دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في السودان، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الثامن عشر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
- كادليك، أماندا، سالم، بول، وآخرون .(2013) .الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات .الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ط 1، ص 113- 145، تم الاسترجاع من https://archive.org/details/20220206_20220206_2157
- همام، أحمد همام محمد. (2023). تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا .مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، ع 6، ص 179 – 207، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1496975
- يونس، علي حسن، ومهيدي، محمد الشيباني (2021) العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية في ليبيا بين المقتضيات والتحديات، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية، م2، ص 119 – 155.